

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع السادس عشر

فيينا، ١٨-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد للانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من تايلند

١- تعود معظم المناطق الملوثة في تايلند إلى فترة النزاع الداخلي في كمبوديا (أي من سبعينات إلى تسعينات القرن الماضي)، الذي امتد عبر الحدود بين تايلند وكمبوديا، وإلى التمرد الشيوعي في المنطقة (أي من ستينات إلى ثمانينات القرن الماضي). وتقع أشد المناطق تلوثاً بالألغام الأرضية على طول حدود تايلند مع البلدان المجاورة لها، ولا سيما الحدود التايلندية الكمبودية.

٢- وقد أنشأت تايلند، باعتبارها من أوائل الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٩)، المركز التايلندي للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو مركز تابع لوزارة الدفاع، ليتولى قيادة الأعمال المتعلقة بالألغام في البلد. ويشرف المركز أيضاً على ثلاث منظمات غير حكومية تعمل في تايلند هي المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، والرابطة التايلندية لمزيلي الألغام المدنيين، ومؤسسة طريق السلام.

٣- وقد حددت أول دراسة استقصائية بشأن تأثير الألغام الأرضية في تايلند (٢٠٠٠-٢٠٠١) منطقة تبلغ مساحتها الكلية ٧٠٠ ٠٠٠ ٥٥٦ متر مربع يشته في أنها ملغومة ويتعين إزالة الألغام منها. وقد تبين لاحقاً أن نتائج هذه الدراسة الاستقصائية تفتقر إلى الدقة وأنها بالغت في تقدير مساحة المنطقة الملوثة فعلياً بالألغام.

٤- وخلال العقد الأول من الألفية الثانية، تصدت تايلند لهذا التحدي من خلال الاعتماد الشديد على إزالة الألغام يدوياً. وفيما بعد، اعتبر هذا الأسلوب أسلوباً مهدراً للوقت والموارد إن لم يستخدم بالاقتران مع أساليب أخرى. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أفرجت تايلند عن مساحة قدرها ٣٥٠ ٠٠٠ ٢٠٢٨ متر مربع، أي ما يمثل ٨٠



في المائة من المساحة المبلغ عنها في الأصل. وفي نهاية فترة التمديد الأولى لتايلند، بلغت المساحة المتبقية ٥٢٨ ٣٥٠ ٠٠٠ متر مربع.

٥- وبسبب ظروف شتى، منها جسامه التحدي، طلبت تايلند تمديد الأجل المحدد بموجب المادة ٥ وقدمت أول طلب تمديد لها إلى الاجتماع الثامن للدول الأطراف الذي عُقد في عام ٢٠٠٨، والذي مدد الأجل المحدد لانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد لفترة تسع سنوات ونصف حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ومنذ تقديم طلب التمديد الأول حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفرجت تايلند عن أراض مساحتها ٣٢٨ ٨٣٦ ١٥٤ متراً مربعاً. وتبين آخر إحصاءات متاحة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ أن تايلند أفرجت عن مساحة إضافية قدرها ٥٢٤ ٧١٣ ١٦٧ متراً مربعاً، لتبقى منطقة يبلغ إجمالي مساحتها ٩٧٩ ٧٢٧ ٤٠٩ متراً مربعاً لإزالة الألغام منها أو ١٦,٠٣ في المائة من المساحة المبلغ عنها في الأصل.

٦- وقد أحرز هذا التقدم بفضل تعزيز العمليات في المجالات التالية:

(أ) **التحول الذي شهدته منهجية الإفراج عن الأراضي:** في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، اعتمدت تايلند بشدة على المسح والتطهير الماديين باعتبارهما السبيل الأساسي للإفراج عن الأراضي المشتبه في أنها ملغومة. وباستخدام هذه الطريقة أفرجت تايلند عما متوسطه ٨٥٦ ٤١٩ ٢ متراً مربعاً سنوياً وهي مساحة أفرج عن معظمها تقريباً من خلال إزالة الألغام منها. واعتباراً من الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بدأ المركز التايلندي للأعمال المتعلقة بالألغام في استخدام إجراء تحديد مواقع حقول الألغام^(١) كأسلوب جديد من الأساليب التي يتبعها. وحقق هذا الإجراء نتائج إيجابية للغاية ومثل نقطة انطلاق أعمال المسح غير التقني لحقوق الألغام في تايلند. ومن عام ٢٠١٢ فصاعداً، تحسن التقدم المحرز بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط المساحة المفرج عنها سنوياً ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع؛

(ب) **المشروع التجريبي:** منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تعاون المركز التايلندي للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية في تنفيذ "مشروع تجريبي" لإعادة مسح المناطق المشتبه في أنها ملوثة بالألغام والتي اعتُبر أن الدراسة الاستقصائية بالغت في تقدير مساحتها. وتشير النتائج الأولية للمشروع إلى أن العديد من المناطق المشتبه في أنها ملغومة هي في الواقع مناطق خالية من الألغام. ويشير تحليل شامل للنتائج التي توصل إليها المشروع حتى الآن إلى أن مساحة المناطق الملوثة بالألغام فعلاً تتراوح بين ٠,٢٢ و ١٣,٥ في المائة فقط من مساحة المناطق المشتبه في أنها ملغومة. وبناء على ذلك، بوسع تايلند أن تتوقع إلغاء ٨٦,٥ في المائة من المناطق المتبقية المشتبه في أنها ملغومة، وهو ما يجعلها أقرب كثيراً من بلوغ صفة بلد خال من الألغام. وسيستمر تنفيذ المشروع التجريبي في السنوات المقبلة، وستقدم معلومات محدثة عن التقدم المحرز فيه والتاريخ المتوقع لإنجازه؛

(١) ذكرت تايلند في طلب تمديد المنقح الوارد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أن "الغرض من إجراء تحديد مواقع حقول الألغام يتمثل فيما يلي: (أ) تسجيل وجمع معلومات كافية عن الألغام ووضع علامات في مواقعها من أجل المساعدة في تخطيط عمليات فعالة لإزالة الألغام في المستقبل، (ب) إعادة فحص المناطق المشتبه في أنها ملوثة بالألغام أو بذخائر غير منفجرة والمحددة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتأثير الألغام الأرضية توجهاً لمزيد من الدقة والوضوح، (ج) زيادة مساحة الأراضي الآمنة للبشر بما يمكن من جني أكبر قدر من الفوائد وتقليل مخاطر الأراضي غير المطهرة، (د) استخدامه نموذجاً في سائر المناطق الخطرة في جميع أرجاء البلد".

(ج) **تعزيز مشاركة المجتمع المحلي:** يولي المركز التايلندي للأعمال المتعلقة بالألغام أهمية لبناء علاقات قوية مع السكان المحليين والسلطات المحلية. ولا يسهم ذلك في دعم الجهود المبذولة في إطار عمليات المسح غير التقني لحقوق الألغام فحسب، بل يساعد أيضاً في إذكاء الوعي بأخطار الألغام الأرضية، أحد الالتزامات الأساسية للاتفاقية. وتبين الإحصاءات أن حوادث الألغام الأرضية انخفضت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة؛

(د) **تأثير عمليات إزالة الألغام في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية:** أفادت الدراسة الاستقصائية بأن وجود ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة أدى إلى منع السكان من الوصول إلى الموارد الرئيسية الأربعة، أي الغابات والأراضي الزراعية والمراعي والمياه، أو إلى تقييد وصولهم إليها. وبناء على ذلك، أُقر بضرورة مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي الهام لتلك العمليات، وتأثيرها في الوضع الإنساني، مراعاة أكبر. وتعتبر تايلند الأعمال المتعلقة بالألغام بمثابة مبادرة إنسانية حقاً. وفي جميع حالات الإفراج عن الأراضي، تراعي تايلند السبل الكفيلة باستخدام الأراضي استخداماً منتجاً وتحسين سبل عيش المجتمعات المحلية؛

(هـ) **الالتزام القوي بالتوعية بمخاطر الألغام وبمساعدة الضحايا:** أثبتت تايلند أن اتباع نهج مجتمعي المنحى ومشارك بين التخصصات في الأعمال المتعلقة بالألغام يمكن أن يحقق فوائد تتجاوز الجوانب التقنية لعمليات إزالة الألغام. وقد أولت تايلند أولوية عليا لتعزيز جهود التوعية بمخاطر الألغام بهدف التقليل من الإصابات الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، وذلك من خلال تنظيم حملات لتوعية الجمهور والتشجيع على تغيير سلوكياته وبرامج التثقيف والتدريب والتواصل مع السكان. واعتمدت تايلند نهجاً كلياً ومتكاملاً في مساعدة الضحايا، وهو نهج يتضمن تدابير شاملة تتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها في الإطار القانوني الأوسع للخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت تايلند عضواً في اللجنة المنشأة بموجب الاتفاقية والمعنية بمساعدة الضحايا وتولت رئاستها؛

(و) **بناء القدرات وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني:** تنصدر مسألتنا إزالة الألغام والعمل الإنساني المتعلق بالألغام جدول أعمال الحكومة الملكية التايلندية، مع التركيز على التوجيه والتمويل وبناء القدرات. وتدرك تايلند مدى أهمية التركيز على بناء علاقات أوثق مع الشركاء والنظراء، وعلى دعم الوكالات المعنية ببناء القدرات؛

(ز) **تعزيز التعاون الدولي:** دعمت تايلند جهود توثيق التعاون بين الدول الأطراف، وهو ما ساعد على تحسين التفاهم وتحقيق المصالحة، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. فعلى الصعيد الثنائي، ما فتئت تايلند تحث وستظل تحث على إنشاء آليات أقوى للتشاور بشأن المسائل الحدودية بما يشمل زيادة التعاون مع المراكز المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام والهيئات ذات الصلة في البلدان المجاورة. وعلى الصعيد الإقليمي، دعمت تايلند عدداً من التدريبات المشتركة التي أجريت في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشاركت فيها؛

(ح) **تحسين إدارة المعلومات:** قبل عام ٢٠١٥، كانت التقارير المرحلية تُجمع ويُقدّم على الصعيد الوطني. وكان ذلك لا يسمح بتصنيفها بحسب محافظات البلد. ولا تزال تايلند تدعم الجهود المستمرة المبذولة للارتقاء بنظام إدارة المعلومات بالاستناد إلى معايير وطنية صارمة تستند بدورها إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام.

٧- وستنتهي فترة التمديد الأولى لتايلند في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتطلب تايلند تمديداً ثانياً مدته خمس سنوات، من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، لكي يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥. وقد وضعت خطة العمل بحيث تنفذ على مرحلتين. وستنفذ المرحلة الأولى في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو الأجل المحدد لتايلند لكي تنتهي من تدمير الألغام المضادة للأفراد، أما المرحلة الثانية، المبينة أدناه، فستنفذ خلال فترة التمديد الثانية البالغة خمس سنوات. وبحسب تقدير تايلند، سيكون التقدم المحرز سنوياً كما يلي: ٧٢ ١٢٠ ٠٠٠ متر مربع في عام ٢٠١٩، و٧٢ ٠٦٠ ٠٠٠ متر مربع في عام ٢٠٢٠، و٧٣ ٢٣٠ ٠٠٠ متر مربع في عام ٢٠٢١، و٧٤ ٥٤٠ ٠٠٠ متر مربع في عام ٢٠٢٢، و٦٦ ٨٦٠ ٠٠٠ متر مربع في عام ٢٠٢٣. وبحسب تقدير تايلند، ستبلغ التكلفة الإجمالية للعمليات التي ستنفذ خلال هذه الفترة ١٨٣ ٦٠١ ٢٠٨ بات.

٨- **المرحلة الأولى:** خلال هذه المرحلة، تهدف تايلند إلى الإفراج عما مجموعه ٦٣ ٧٩٦ ٠٤٠ متراً مربعاً من المنطقة المشتبه في أنها ملوثة بالألغام، لتبقى مساحة قدرها ١٣٢ ٨٠٩ ٣٥٨ متراً مربعاً لإزالة الألغام منها. وفي الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، طهرت تايلند مساحة قدرها ١٩٦ ٨٧٧ ١٢ متراً مربعاً، لتتخلف المساحة التي يتعين تطهيرها من ١٧٢ ٦٠٥ ٤٢٢ متراً مربعاً إلى ٩٧٦ ٩٧٦ ٤٠٩ متراً مربعاً، أي ما نسبته ١٦,٠٣ في المائة من المساحة الأصلية. ونتيجة لذلك، من المقرر تطهير المساحة المتبقية، وقدرها ٨٤٤ ٩١٨ ٥٠ متراً مربعاً، خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وخلال هذه المرحلة، ستبدأ تايلند أيضاً في التحضير لفترة التمديد الثانية كفاءة لاستمرار العمل. وستوافي تايلند الدول الأطراف بخطة عمل محدثة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ عن تنفيذ المادة ٧، بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى.

٩- **المرحلة الثانية:** ستركز المرحلة الثانية على المناطق التي لم يشملها المسح بعد أو الجاري تحديد مواقع الألغام فيها أو المشمولة بقضايا أمنية تتعلق بالحدود. وتشير تايلند إلى هذه المناطق بعبارة "المناطق التي يتعين تحديد مواقع الألغام فيها"^(٢). وتغطي هذه المناطق مساحة قدرها ١٣٢ ٨٠٩ ٣٥٨ متراً مربعاً في ١٢ محافظة متاخمة لثلاثة بلدان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار). وقد وضعت تايلند استراتيجية شاملة لتسريع وتيرة العمل في تطهير هذه المناطق. ويشمل هذا أيضاً تعزيز الاتصالات الدبلوماسية مع البلدان المجاورة بما يؤدي إلى تنفيذ عمليات مشتركة، وإعادة توزيع الموظفين داخلياً، وإمكانية الاستعانة بمزيلي ألغام مدنيين. وبحسب تقدير تايلند، سيتطلب العمل الذي سينفذ خلال فترة التمديد ما مجموعه ١٨٣ ٦٠١ ٢٠٨ بات تايلندي، يُتوقع أن تسهم مصادر غير حكومية بجزء منه قدره ١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ بات.

١٠- وفي إطار التحضير للمرحلة الثانية، سيعيد المركز التايلندي للأعمال المتعلقة بالألغام توزيع موظفيه تدريجياً لتلبية متطلبات إجراز مزيد من عمليات المسح غير التقني لحقول الألغام على النحو الوارد في الصفحة ٣١ من النص الكامل للطلب. وبوجه عام، سيعاد توزيع الموظفين لزيادة قوام فريق المسح غير التقني لحقول الألغام.

(٢) ليس في استخدام مصطلح "المنطقة التي يتعين تحديد مواقع الألغام فيها" في هذا الطلب، وعبارة عمليات إزالة الألغام المقرر إجراؤها تنفيذاً لالتزامات تايلند بموجب هذه الاتفاقية ما يمس بحقوق تايلند وواجباتها فيما يتعلق بالحدود البرية بموجب القانون الدولي.

(٣) انظر الفصلين الرابع والخامس للاطلاع على مزيد من المعلومات عن مصطلح "المنطقة التي يتعين تحديد مواقع الألغام فيها".

١١- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أنشأت تايلند اللجنة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام التي يرأسها رئيس الوزراء. وتهدف اللجنة إلى تعزيز توجيه السياسات في هذا المجال وجمع كل الأصول اللازمة لتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى وفاء تايلند بتعهداتها القوي باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية. وتجتمع اللجنة سنوياً. ويتألف كل فريق من أفرقة المركز الميدانية من فريق مسح وفريق لإزالة الألغام. وفي الماضي، كان فريق المسح ينتظر، بعد الانتهاء من أعمال المسح، إلى أن يكمل فريق إزالة الألغام عمله قبل أن ينتقل الفريقان معاً إلى موقع جديد. غير أن هذا الأسلوب غير فعال لأن أحد الفريقين مضطر لانتظار الآخر. ولذا، سيبدأ المركز في استخدام أسلوب جديد يتمثل في أن ينتقل فريق المسح إلى موقع متاخم لمسحه ريثما ينجز فريق إزالة الألغام عمله في الموقع السابق. وسيساعد استمرار العمل بهذه الطريقة في توفير التكاليف وفي إزالة الألغام على نحو أكثر فعالية بما يحقق نتائج أسرع.

١٢- وتتبوأ تايلند مكانة فريدة لأن الجيش يكاد يؤدي جميع أعمال إزالة الألغام في البلد، بما في ذلك التمويل. ولا يؤدي مزيلو الأعمال المدنيين التابعون لرابطة مزيلي الألغام المدنيين التايلنديين إلا جزءاً ضئيلاً من هذا العمل. غير أن الحق في تدمير الألغام والذخائر المتصلة بها لا يزال حكراً على الجيش. وربما يتغير هذا الوضع في السنوات القادمة بسبب التعقيدات والشواغل الأمنية ذات الصلة الناجمة عن دخول الأفراد العسكريين المناطق الحدودية. ويعتزم المركز، لكي يكون قادراً على العمل في هذه المناطق المعقدة، البدء في تدريب دفعة جديدة من مزيلي الألغام المدنيين لأن دخول المناطق الحدودية وإزالة الألغام منها أسير على المدنيين وأقل تعقيداً لهم. ولذلك، يعتزم المركز توثيق تعاونه مع المنظمين غير الحكوميين الرئيسيين المعنيين بالأعمال المتعلقة بالألغام في تايلند، وهما رابطة مزيلي الألغام المدنيين التايلنديين والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية.

١٣- وما انفكت تايلند تنظر في إمكانية تنفيذ عمليات مشتركة مع البلدان المجاورة. وظلت هذه الفكرة مطروحة في إطار المباحثات الثنائية، وآخرها المباحثات التي دارت مع كمبوديا، وهي نابعة من رأي مشترك مفاده أن إزالة الألغام مبادرة إنسانية وأن كلا البلدين يمكن أن يستفيد من إعادة أراض آمنة صالحة لكسب العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية. بيد أن تنفيذ عمليات مشتركة لا يعني وجود فرقتي إزالة ألغام من جنسيتين مختلفتين يعملان معاً في موقع واحد في أحد البلدين. فمن شأن ذلك أن يثير تعقيدات إدارية وشواغل في مجال الأمن والقانون الدولي. وبناء على ذلك، يعني تنفيذ عمليات مشتركة وجود فرقتي إزالة ألغام من بلدين متجاورين يعمل كل منهما في إقليم بلده ولكن بالتوازي مع الفريق الآخر على طول خط الحدود. وسيجري تبادل المعلومات والخبرات والإبلاغ عن التقدم المحرز بانتظام لتسريع وتيرة العمل في البلدين. وستنشأ أمانة مشتركة لتيسير التواصل بين الفريقين.

١٤- وتعتقد تايلند أن تنفيذ عمليات مشتركة على سبيل التجربة بين فريقين من أفرقة المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية سيكون بمثابة بداية طيبة، بما أن المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية تعمل في العديد من البلدان التي تشترك في مشكلة الألغام مع تايلند.

١٥- وتتوقع تايلند أن تعرقل إنجاز خطة العمل المبينة في هذا الطلب ثلاثة محاذير محتملة. ويتمثل الأول منها في عدم التيقن من إمكانية الوصول إلى بعض المواقع في المناطق الحدودية، التي لم تشملها أعمال المسح وتحديد مواقع الألغام بعد. ويتمثل ثانيها في عدم إجراء محادثات بشأن تلك المناطق بين تايلند والبلدان المجاورة لها. أما ثالث هذه المحاذير فيتمثل في عوامل أو أسباب خارجية عن إرادة أفرقة إزالة الألغام، مثل الكوارث الطبيعية وسوء الأحوال الجوية.